

المؤتمر الشعبي يجيش «الأنصار» لإسقاط الحكومة الانتقالية في السودان

حزب الترابي يرنو إلى تزعم التيار الإسلامي من بوابة التصدي لـ «حرب الإقصاء»



حزب المؤتمر الشعبي يرى في انكماش المؤتمر الوطني المسكون بهاجس الحل، فرصة لتصدر التيار الإسلامي في السودان، ويتخذ من الحرب المعلنة من قبل السلطة الانتقالية لتفكيك المنظومة القديمة، الذريعة لحشد الإسلاميين من حوله، بيد أن الكثيرين يتشككون في فرص نجاحه.

الخرطوم - تقول أوساط سياسية سودانية إن دعوة حزب المؤتمر الشعبي لقواعد التيار الإسلامي التحرك وإسقاط الحكومة الانتقالية برئاسة عبد الله حمدوك، خطيرة وتهدد الوضع الهش في البلاد والمسار الانتقالي ككل.

وتشير الأوساط السياسية إلى أن المؤتمر الشعبي الذي أسسه الراحل حسن الترابي في العام 1999، يحاول أن يملأ الفراغ الذي خلفه حزب المؤتمر الوطني، من خلال مواجهة مشروع قياد التنفيذ لتفكيك المنظومة القديمة والتي يعد جزءاً أصيلاً منها، رغم أنه تم تحييده في إحدى الفترات التي أعقبت التوتّر المعزول بين زعيمه الراحل والرئيس المعزول عمر البشير.

وتلقت الأوساط إلى أن حزب المؤتمر الشعبي أو حزب الترابي كما يحلو للكثيرين تسميته، يسعى جاهدا لاستنهاض الإسلاميين الذين لا يزال قطاع عريض منهم يفضل التزام الصمت إلى حين مرور العاصفة التي تضرب رياحها قيادات رئيسية منه، في ظل جو شعبي مشحون يطالب بالإسراع في المحاسبة.

مقابلة الرئيس المعزول تمثل اختباراً لمدى ما ستصل إليه السلطة الانتقالية في التعامل مع إرث حكمه

ودعا حزب «المؤتمر الشعبي»، الأربعاء، القواعد والقوى الإسلامية المعارضة لقوى «الحرية والتغيير»، إلى إسقاط الحكومة الانتقالية. جاء ذلك على لسان الأمين العام المكلف للمؤتمر الشعبي، بشير آدم رحمة، في فيديو بثه إعلام الحزب، على مواقع التواصل الاجتماعي.

وظهر الأمين العام في الفيديو، إلى جانب رئيس هيئة شؤون الحزب، إبراهيم السنوسي، قبل توقيع الأخير من

قبل الشرطة السودانية، في وقت سابق الأربعاء.

وقال رحمة، الذي تولى مسؤولية إدارة الحزب بعد توقيف أمينه العام علي الحاج، في 20 نوفمبر الماضي «ندعو إلى إسقاط حكومة قوى الحرية والتغيير لأنها غير جديرة بإدارته (السودان). قحت استؤجج الصراعات في السودان».

وقوى الحرية والتغيير في تحالف من أحزاب سياسية، ونقابات، وفاعلين في المجتمع المدني، تولت قيادة الاحتجاجات غير المسبوقة ضد نظام الرئيس عمر البشير. وتتقاسم قوى الحرية والتغيير مع الجيش السوداني اليوم إدارة المرحلة الانتقالية والتي من مهامها تصفية إرث الإسلاميين الذين قبعوا على مدار عقود في الحكم على إثر انقلاب في العام 1989 على حكومة منتخبة ديمقراطياً آنذاك برئاسة الصادق المهدي.

ووصف رحمة، البلاغ ضد مدبري ومفذي انقلاب 30 يونيو 1989، بأنه «كيد سياسي ويهدف إلى إقصاء الإسلاميين وتصفية الحسابات معهم». وحملت تصريحات رحمة رسائل ترميز ضمنية للسودانيين، حيث قال «إذا وقعت مشاكل بالسودان، سيغادر قادة (قحت) لأنهم يحملون الجوازات الأجنبية».

من جانبه، قال السنوسي، في التسجيل ذاته «وصيتي لكل أعضاء الحزب والقوى السياسية بالتوحد

والتعاسك لمواجهة طغيان قوى إعلان الحرية والتغيير».

وأظهرت مشاهد الفيديو لحظات اقتياد السنوسي إلى النيابة السودانية، ومنها إلى سجن «كوير» في الخرطوم. ولم يصدر بيان عن الشرطة بشأن توقيف السنوسي، الذي كان يشغل منصب مساعد الرئيس المعزول عمر البشير. غير أن النيابة العامة كانت أصدرت في 20 نوفمبر الماضي، أمراً بالقبض على أمين حزب المؤتمر الشعبي علي الحاج، والسنوسي لدورهما في تدبير انقلاب 1989.

وتم توقيف الحاج وإحلاله إلى سجن كوير في الخرطوم، فيما لم ينفذ الأمر حينها ضد السنوسي.

وتقدم محامون سودانيون، في مايو الماضي، بعريضة قانونية إلى النائب العام في الخرطوم، ضد الرئيس المعزول عمر البشير ومساعديه، بتهمة «تقويض النظام الدستوري عبر تدبيره لانقلاب عسكري عام 1989». تحت وطأة احتجاجات شعبية منددة بتردي الأوضاع الاقتصادية.

والثلاثاء استدعت النيابة العامة البشير لاستجوابه بشأن دوره في انقلاب عام 1989 الذي أوصله إلى السلطة. وتمثل مقابلة الرئيس المعزول وقيادات إسلامية أخرى اختباراً لمدى ما ستصل إليه السلطة الانتقالية في التعامل مع إرث حكمه المستبد على مدى 30 عاماً.

مسار السلام رهين توافق «المتبردين» و«المدنيين»

التي تواجه التفاوض في جوبا، إذ هدّدت الجبهة الثورية بالعودة إلى المربع الأول، في حال أقدمت الحكومة المسلحة، الأربعاء، بعد تأجيلها ليوم، لأسباب تقنية وسياسية في علاقة بموقف الجبهة الثورية الراض لمشاركة قوى الحرية والتغيير.

وقال مصدر في الوفد الحكومي السوداني المفاوض، في وقت لاحق، إنه تم تجاوز الخلاف بشأن مشاركة ممثلين عن تحالف قوى إعلان الحرية والتغيير. وأوضح المصدر، طالباً عدم نشر اسمه، أنه تم التأكيد على أن التحالف المدني هو جزء من المفاوضات، باعتباره ممثلاً للأحزاب الحاكمة.

وشهدت جوبا في وقت سابق اجتماعات ثنائية بين مستشار رئيس جمهورية جنوب السودان للشؤون الأمنية، توت قلوال، وقيادات من الحركات المسلحة تطرقت إلى مسألة الضمانات الدولية الداعمة لملف السلام، والدول التي ستعزق تنفيذ بنود السلام بعد التوصل إليه، بالإضافة إلى مناقشة أولويات التفاوض.

وعلمت «العرب»، بحسب مصادر حضرته تلك الاجتماعات رفضت ذكر اسمها، أن نقاشاً جرى حول منهج العملية التفاوضية وأن هناك مقترحين؛ الأول يدعم وجود مفاوضات مباشرة بين قادة الحركات والحكومة، فيما يذهب المقترح الثاني إلى دعم تقديم أوراق كل طرف على أن تقوم لجنة الوساطة في خطوة لاحقة بالجلوس مع الطرفين بشكل مباشر للوصول إلى صيغة وسط ترضي الطرفين.

وخيمت في بداية الاجتماعات أجواء سلبية على خلفية وصول عدد من قيادات قوى الحرية والتغيير لحضور المحادثات، ما رفضه قادة الحركات المسلحة.

وتسعى الحكومة لأن يحظى اتفاق السلام برضاء كافة المكونات السياسية بما يمنع وجود عراقيل تعترض تطبيقه أو تؤدي إلى انتكاسات تؤثر على رغبة السلطة الانتقالية في تصفير الأزمات الخارجية وإقامة علاقات طبيعية مع كافة الدول، وما ينطوي عليه ذلك من تداعيات على الأوضاع الاقتصادية، وهو ما جعلها حريصة على وجود ممثلين عن قوى الحرية والتغيير.

وتعتبر الحركات المسلحة وجود قوى سياسية أخرى بجانب الحكومة في المفاوضات خرقاً لإعلان جوبا الذي حدد أطراف التفاوض، غير أن جوهراً الأزمات بين الجبهة الثورية وقوى الحرية والتغيير يعود إلى توقيع الإعلان الدستوري مع المجلس العسكري في أغسطس الماضي، وما تلاه من تراشقات.

وتتمثل قضية تعيين الولاة والمجلس التشريعي واحدة من الأزمات

التي تواجه التفاوض في جوبا، إذ هدّدت الجبهة الثورية بالعودة إلى المربع الأول، في حال أقدمت الحكومة المسلحة، الأربعاء، بعد تأجيلها ليوم، لأسباب تقنية وسياسية في علاقة بموقف الجبهة الثورية الراض لمشاركة قوى الحرية والتغيير.

وقال مصدر في الوفد الحكومي السوداني المفاوض، في وقت لاحق، إنه تم تجاوز الخلاف بشأن مشاركة ممثلين عن تحالف قوى إعلان الحرية والتغيير. وأوضح المصدر، طالباً عدم نشر اسمه، أنه تم التأكيد على أن التحالف المدني هو جزء من المفاوضات، باعتباره ممثلاً للأحزاب الحاكمة.

وشهدت جوبا في وقت سابق اجتماعات ثنائية بين مستشار رئيس جمهورية جنوب السودان للشؤون الأمنية، توت قلوال، وقيادات من الحركات المسلحة تطرقت إلى مسألة الضمانات الدولية الداعمة لملف السلام، والدول التي ستعزق تنفيذ بنود السلام بعد التوصل إليه، بالإضافة إلى مناقشة أولويات التفاوض.

وعلمت «العرب»، بحسب مصادر حضرته تلك الاجتماعات رفضت ذكر اسمها، أن نقاشاً جرى حول منهج العملية التفاوضية وأن هناك مقترحين؛ الأول يدعم وجود مفاوضات مباشرة بين قادة الحركات والحكومة، فيما يذهب المقترح الثاني إلى دعم تقديم أوراق كل طرف على أن تقوم لجنة الوساطة في خطوة لاحقة بالجلوس مع الطرفين بشكل مباشر للوصول إلى صيغة وسط ترضي الطرفين.

وخيمت في بداية الاجتماعات أجواء سلبية على خلفية وصول عدد من قيادات قوى الحرية والتغيير لحضور المحادثات، ما رفضه قادة الحركات المسلحة.

وتسعى الحكومة لأن يحظى اتفاق السلام برضاء كافة المكونات السياسية بما يمنع وجود عراقيل تعترض تطبيقه أو تؤدي إلى انتكاسات تؤثر على رغبة السلطة الانتقالية في تصفير الأزمات الخارجية وإقامة علاقات طبيعية مع كافة الدول، وما ينطوي عليه ذلك من تداعيات على الأوضاع الاقتصادية، وهو ما جعلها حريصة على وجود ممثلين عن قوى الحرية والتغيير.

وتعتبر الحركات المسلحة وجود قوى سياسية أخرى بجانب الحكومة في المفاوضات خرقاً لإعلان جوبا الذي حدد أطراف التفاوض، غير أن جوهراً الأزمات بين الجبهة الثورية وقوى الحرية والتغيير يعود إلى توقيع الإعلان الدستوري مع المجلس العسكري في أغسطس الماضي، وما تلاه من تراشقات.

وتتمثل قضية تعيين الولاة والمجلس التشريعي واحدة من الأزمات



محمد زكريا
توجد تقييدات مرتبطة بمحاولة الالتفاف على إعلان جوبا

وتعوّل النخب السودانية على الرغبة الحكومية في إنجاز ملف السلام لإنجاح جولة المفاوضات التي قد تمتد لفترة طويلة، في وقت تتزايد فيه الحاجة الشعبية لإنهاء التوترات والوصول في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية المتعثرة.

وتوقعت الباحثة السودانية إيمان عثمان أن تخطو الجولة الجديدة خطوات قليلة إلى الأمام من دون الوصول إلى سلام شامل ونهائي، في ظل شروط الحركات المسلحة، على رأسها تأجيل تعيين الولاة، بالإضافة إلى عدم تمرس الحكومة على المفاوضات، مقارنة بالحركات التي خاضت من قبل جولات عديدة مع النظام السابق.

ولفتت في تصريح لـ «العرب» إلى أن استمرار الخلافات بين الجبهة الثورية وقوى الحرية والتغيير ربما يؤدي إلى تعطيل السلام لفترات أطول، في حين أن الحكومة الانتقالية ستستكمل السنة أشهر الأولى بعد نحو شهرين، والتي قطعت فيها تعهداً بتحقيق السلام الشامل، بالتالي فإن عنصر الوقت سيكون ضاغطاً على تلك المفاوضات.

الكنيست يشرع في خطوة حله تمهيداً لانتخابات «سئمها» الإسرائيليون

ولا تحظى الانتخابات الجديدة بشعبية لدى الإسرائيليين الذين يعبرون عن غضبهم وسخطهم من الطبقة السياسية.

وكان كلا الحزبين قد حاولا إقناع رئيس حزب «يسرائيل بيتنا»، أفيغدور ليبرمان، بالانضمام إلى كتلتها، لكن الحارس السابق في ملهى ليلى والذي بات صانعاً حاسماً للملوك، رفض الانضمام إلى أي حكومة يشكّلها نتنياهو أو غانتس.

وهاجم ليبرمان صباح الأربعاء على صفحته في الفيسبوك نتنياهو رداً على الهجوم الذي يستهدفه من قبل أنصار الأخير وقال رئيس يسرائيل بيتنا، «بيدو» أنه في عزمك هذا صارت ذاكرتك تخونك، وتنسى أنني أيدت الخطوط العريضة للرئيس ريفلين الذي منحك التكليف، وليس ليبيني غانتس، وأنا لا أتصرف مثل تصرفاتك».

وأضاف «لو أردت الانضمام إلى حكومة ضيقة فعلت ذلك دون أي تردد». وذكر ليبرمان نتنياهو باقواله عام 2008 عندما تحدث عن رئيس الوزراء السابق إيهود أولمرت قائلاً «هذا» رئيس وزراء مورط في التحقيقات غارق حتى عنقه، وليس لديه تفويض عام وأخلاقي ليقرر أموراً مصيرية في دولة إسرائيل».

هارتس الأربعاء عن غانتس تكرار دعوته لبنينامين نتنياهو مساء الثلاثاء إلى «عدم الاختباء وراء الحصانة البرلمانية، كما وعد قبل الانتخابات السابقة، والذهاب للدفاع عن براعته في المحكمة». وبعد حل الكنيست ستكون المرة الأولى التي تجري في إسرائيل ثلاث انتخابات في سنة واحدة. ويعتمد النظام الانتخابي الإسرائيلي على النسبية وبناء الائتلافات الحكومية.



ليبرمان ينفذ يده من المسؤولية

تحت مظلة نتنياهو وقيادته خاصة في ظل اتهامات الفساد التي تلاخقه. وكان المدعي العام الإسرائيلي قد وجه الشهر الماضي اتهامات بالرشوة وخيانة الأمانة والاحتيال إلى نتنياهو في ثلاث قضايا نافها جميعها.

وذهب الأمر بنتنياهو الذي يصارع من أجل البقاء في منصبه إلى اتهام وسائل الإعلام والشرطة والقضاة في البلاد بالتكثيف به. ونقلت صحيفة

«تل أبيب» أقر الكنيست الإسرائيلي الأربعاء في قراءة أولى مشروع قانون لحل نفسه وإجراء انتخابات تشريعية جديدة ثالثة، خلال أقل من عام، في الثاني من مارس المقبل بعد أن وصلت مفاوضات تشكيل ائتلاف حكومي إلى طريق مسدود.

ويحتاج الكنيست إلى ثلاث قراءات ليصالح على حل نفسه. وتقدم كل من حزب «يسرائيل بيتنا» برئاسة أفيغدور ليبرمان وحزب الليكود اليميني برئاسة نتنياهو وحزب «الزرق أبيض» برئاسة الجنرال السابق الوسيط بيني غانتس بمشروع قانون حل الكنيست.

وانتهت الأربعاء مهلة الـ 21 يوماً الممنوحة للبرلمان لتشكيل حكومة إسرائيلية. وصادق الكنيست على مشروع قانون حل الكنيست بانتهاج دورته الثانية والعشرين، ويوصي القانون بتقديم انتخابات الكنيست الثالثة والعشرين من 90 يوماً إلى 82 يوماً.

وبعد أسبوع من المفاوضات الموكّنة لتشكيل حكومة وحدة تبادل نتنياهو وخصمه غانتس اللوم جراء وصول المفاوضات بينهما إلى طريق مسدود قبل يومين على الموعد النهائي. واختلف الطرفان حول من سيقدّم الحكومة أولاً. ولا يريد غانتس أن يعمل

جولة أستانة الـ 14 تكريس للوضع القائم إلى حين نضوج التسوية

الماضي قراراً بسحب قواتها على خلفية هجوم تركي على شمال شرق سوريا، لتتراجع بعد ذلك معلنة عن إبقاء نحو 600 عنصر من المارينز لحماية حقول النفط والغاز في محافظات الحسكة والرققة ودير الزور. وصرح الرئيس دونالد ترامب قبل أيام على هامش اجتماع زعماء حلف شمال الأطلسي بأن «النقطة السوري بات بين أيدينا ونفعل به ما نشاء».

وأجمعت الدول الثلاث على ضرورة تحقيق الاستقرار في شمال شرق سوريا. وأوضح البيان استعداد الدول الضامنة لمسار أستانة، لدعم أعمال اللجنة الدستورية السورية، عبر التواصل مع أعضائها. وأكد على ضرورة مواصلة اللجنة المذكورة أعمالها دون ضغوط خارجية أو تحديد جدول زمني معين.

وفشلت الجولة الثانية من اجتماعات اللجنة الدستورية الشهر الماضي على خلفية تباين المواقف بشأن أجندة الأعمال وسط اتهامات لدمشق بالسعي لإلغاء اللجنة في قضايا جانبية لا علاقة لها بصلاحيات اللجنة. وأكد المبعوث الأممي إلى سوريا غير بيدرسون، الأربعاء، أن موعد الجولة القادمة لأعمال اللجنة الدستورية السورية لم يتحدد بعد، فيما ذكر مقرب من بيدرسون أن الأمر رهين الاتفاق على جدول الأعمال.

العاصمة الكازاخية نور سلطان، الاجتماع الـ 14 للول الضامنة لمسار أستانة حول سوريا، دون أن يحصل معه أي جديد نوعي، وهذا متوقع وفق المحللين، ذلك أن الهدف الأساسي منه تكريس الوضع القائم إلى حين نضوج ظروف التسوية السياسية، التي يامل السوريون أن يكون العام 2020 موعد انطلاقها الفعلية.

وجددت الدول الضامنة وهي كل من تركيا وروسيا وإيران، تأكيداً على الالتزام بوحدة وسيادة الأراضي السورية، ورفض خلق واقع جديد على الأرض، فيما بدا ذلك إشارة إلى شمال شرق سوريا، حيث يتهم الأكراد بالسعي لتطبيق أجندة انفصالية.

وجاء ذلك في البيان الختامي الذي أشار إلى أن «إيران وروسيا وتركيا ترفض جميع المحاولات الهادفة إلى خلق واقع جديد على الأرض، بما في ذلك مبادرات الحكم الذاتي غير المشروعة». وذكر البيان أن البلدان الثلاثة، تعارض الاستيلاء على موارد البترول السورية ونقلها بشكل غير قانوني، في إشارة إلى إبقاء الولايات المتحدة جزءاً من قواتها لحماية حقول النفط والغاز في شمال سوريا وشرقها والتصرف بها. وأعلنت الولايات المتحدة في أكتوبر